مستقبل العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي
ليبيا نموذجًا

عبد الحليم المحجوب(*)

أولًا ـ مسيرة العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي

أ ـ العلاقات المصرية ـ الليبية.

ب ـ العلاقات مع باقي الدول المغاربية: تونس ،الجزائر، المغرب.

ثانيًا ـ المشهد المغاربي في إطار الربيع العربي

أ ـ مستقبل الوضع في ليبيا وتأثيراته المتوقعة علي الاستراتيجية الأمنية لمصر

- المشكلة الأمنية؛
- أزمة الفيدرالية؛
- مشكلة الاقتصاد؛
- التدخل الأجنبي.

ب ـ ربيع الجزائر والمغرب ... الواقع والاحتمالات.

ثالثًا ـ منطلقات الحركة المصرية في منطقة المغرب.

* خبير فى الشئون الأمنية والاستراتيجية.

obeikandi.com

مقدمة

في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي الأول، الذي عقد في مدينة أنشاص المصرية في مايو/ أيار ١٩٤٦، بدعوة من الملك فاروق؛ لبحث التطورات الجارية علي أرض فلسطين، وردت فقرة هامة تم إدراجها بناء علي طلب مصر، نصت علي «اعتبار استقلال ليبيا ضرورة للأمن القومي المصري»؛ بما يستدعي توفير الدعم العربي اللازم لتحقيق هذه الغاية، في ليبيا وسائر الدول العربية الخاضعة للاستعمار الأجنبي في ذلك الوقت.

ربما كانت تلك من المناسبات القليلة التي يتم فيها الإشارة إلي الأمن القومي بأبعاده الجيوستراتيجية في هذه الفترة، التي كانت بريطانيا تتحكم خلالها في القدر الأكبر من قرارات الأمن القومي في مصر، وفي غالبية الدول العربية شبه المستقلة، في تلك الفترة[١].

في هذا التوقيت كانت الحرب العالمية الثانية قد وضعت أوزارها، وبدأت مرحلة تصفية الحسابات بين المنتصر والمهزوم، وسارعت كل من بريطانيا وفرنسا بطرد القوات الإيطالية من ليبيا، وإخضاعها لما يشبه الاستعمار البديل، وبدأ بحث قضية استقلال ليبيا في كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والتي مثلت أيضًا العمق الطبيعي لحركات التحرر المغاربية، خاصة في تونس والجزائر والمغرب، والتي راحت تطالب بحقها في تقرير المصير من المستعمر الفرنسي، وكان الأمر يختلف بالطبع بين وضعية ليبيا؛ بسبب هزيمة إيطاليا في الحرب، وبين باقي دول المنطقة، ترتيبًا علي المقاومة العنيفة التي أبدتها فرنسا تجاه قضايا الاستقلال، حيث اعتبرت نفسها قوة منتصرة، ولا يجب أن تسلم بسهولة، أو تنسحب من منطقة تعتبرها امتدادًا طبيعيًا وضروريًا لأمنها القومي.

لكن هذه الإشارات لمتطلبات الأمن القومي، والمواقف الداعمة لحركات التحرر، تكررت بعد ذلك في ظل الحكم الملكي، بافتتاح مكتب المغرب العربي في القاهرة،

الذي كان مقصدًا لزعماء الحركات الوطنية في كل دول المنطقة، والساعين لحشد التأييد العربي، وبالأخص المصري، لقضايا التحرر من المحتل الأجنبي في بلادهم، علي أن الانطلاقة الكبرى للدعم المصري، وتوفير قوة الدفع لهذه القوى، جاء بعد قيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، التي أعلنت في مرحلة مبكرة مساندتها لمطلب الاستقلال، والتخلص من الهيمنة الأجنبية، بكل الآليات المتاحة، بما فيها المقاومة المسلحة، والتي مثلت الجزائر النموذج البارز لها في تلك الفترة.

أولًا: مسيرة العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي

كانت الدعوة للتحرر، مضافًا إليها صورًا أخري للحركة المصرية في كل من المشرق العربي، وشبه الجزيرة العربية؛ بمثابة تأمين للدور الإقليمي لمصر، خاصة في مواجهة تحكم القوى الغربية في سياسات المنطقة وثرواتها، وفي الوقت نفسه وفرت مصدر ضغط قوي لصالح حركات التحرر في دول المغرب العربي، بما يعني أن كلاهما ـ مصر والدول المغاربية ـ قدم عمقًا استراتيجيًا للآخر، حتي بعد تحقيق الاستقلال، وعلى الرغم من افتراق السبل، في أحيان كثيرة، بين النظم الحاكمة، بما يتضح في الآتي:

١ـ كانت مصر هي وسيلة الربط المباشرة بين هذه الدول حكومات وشعوبًا والإطار العربي العام، سواء من المنظور الأيديولوجي المتمثل في دعوة القومية العربية، أو بالنسبة لقضايا العرب الرئيسية، وعلي رأسها قضية فلسطين، فكان لكل دولة علي حدة ـ حتي في فترات أزماتها مع القاهرة ـ دورًا مميزًا تجاه القضايا العربية، والذي وفر لها في الوقت نفسه آليات مقاومة للمحاولات الفرنسية الحثيثة، التي استهدفت التمكين للثقافة الفرنسية، ومناهج الإدارة في دول المغرب الرئيسية، تونس والجزائر والمملكة المغربية، وهو ما كان يلقي تجاوبًا في أحيان كثيرة من قبل بعض النخب الحاكمة[٢]،أو الأقليات غير العربية، مثل البربر والطوارق وغيرهم.

٢ـ استعانت هذه المجموعة بالدعم المصري والعمق العربي، سواء في عملية إعادة بناء الدولة، كما حدث في الجزائر بعد الاستقلال، وفي ليبيا بعد الاستقلال،

ثم بعد وصول القذافي للحكم عام ١٩٦٩، أو في تصديها لأزمات داخلية أو إقليمية أو دولية، حيث كانت مصر حاضرة باستمرار، مهما كانت حالة العلاقات الرسمية القائمة[٣].

٣ـ كانت ليبيا معبرًا لكل الأفكار والإيديولوجيات القادمة من الشرق العربي، فكما كانت في صدر الإسلام جسرًا لعبور الإسلام إلي باقي شعوب الشمال الإفريقي، كانت أيضًا في العصور الحديثة مدخلًا لانتقال الإسلام إلي تشاد المتاخمة لحدودها الجنوبية، وخلال القرن العشرين وجدت كل التيارات الفكرية التي ظهرت في مصر ودول المشرق العربي، أصداء قوية لها بين المتعلمين ليبيا، حيث شهدت امتدادات لحركة الإخوان المسلمين، والبعث والقوميين العرب، كما حظيت الأفكار الناصرية، والدعوة للقومية العربية، بتأييد واسع علي أكثر من مستوي في ليبيا، وكان القذافي نفسه نموذجًا لامتداد هذه الأفكار، التي تلقاها علي يد مدرس تونسي، خلال دراسته الثانوية في مدينة سبها، جنوب ليبيا.

٤ـ وفي الجانب المقابل لعبت الدول المغاربية، وبدرجات متفاوتة ـ لكنها مؤثرة ـ دورًا حيويًا في فترة الصمود، بعد نكسة ١٩٦٧، ثم التحضير لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وكان ذلك يتراوح ما بين التنسيق السياسي والدبلوماسي في المحافل العربية والإقليمية والدولية، إلي دعم المجهود العسكري المصري بالسلاح، وبوحدات رمزية من القوات المسلحة، فضلًا عن المساعدات الاقتصادية والمالية لمصر، سواء لتلبية الاحتياجات العسكرية، أو التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في الداخل.

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تراجعًا بارزًا في مستويات التنسيق السياسي والاستراتيجي، فضلًا عن العلاقات الاقتصادية والثقافية، والتي اقتصرت علي الجوانب الشكلية، أو المجاملات الخاصة بين الحكام؛ الأمر الذي أسهم في خلق بيئة من التربص، وعدم الاستقرار، التي تسمح في الوقت نفسه باشتعال الأزمات لأتفه الأسباب، دون اهتمام أي من الأطراف المعنية بتأثير ذلك علي المصالح الاستراتيجية المختلفة، أو التطلعات الشعبية لتطوير التعاون، وهنا يمكن أن نميز بين مسار العلاقات مع ليبيا، ومع باقي الدول المغاربية.

أ ـ العلاقات المصرية الليبية

ساندت مصر القضية الليبية حتي تحقق الاستقلال عام ١٩٥١، ثم واصلت هذه المساندة بإيفاد مجموعة من البعثات التي تعمل في المجالات، التعليمية والقضائية والصحية والدينية، وتحملت مصر تكاليفها طوال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، عندما كان يطلق علي ليبيا «مملكة من الرمال»، ثم تغير هذا الوضع تدريجيًا بعد ظهور النفط في بداية الستينيات. ويمكن القول بصفة عامة أنه على الرغم من سيطرة النفوذ الأجنبي في ليبيا، ممثلًا في القواعد العسكرية، البريطانية والأمريكية، وشركات النفط، وتناقض ذلك مع الدور الريادي الذي مارسه عبد الناصر في تجسيد فكرة القومية العربية والوحدة، فقد حرص البلدان علي تجنب الصدام المباشر بينهما، وكانت السمة البارزة للعلاقات هي الاحتواء، وعدم مطالبة الطرف الآخر بما قد يتجاوز طاقته[٤].

ومع وصول القذافي للحكم عام ١٩٦٩، علي رأس تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار، قدم نفسه علي أنه امتداد لأفكار ثورة يوليو/ تموز، وأن هدفه النهائي هو الوحدة مع مصر. وبالنظر لحساسية موقف ليبيا بالنسبة للغرب من الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية؛ فقد أسهمت مصر في تأمين نجاح الثورة بكل السبل الممكنة، وامتلك عبد الناصر اليد العليا في معظم القرارات الليبية، إقليميًا ودوليًا، باستثناء بعض الشطحات المحدودة التي تسبب فيها نقص الخبرة السياسية، أما بعد وفاة عبد الناصر فقد انقلب كل شيء ؛ حيث سعي القذافي، ذو الخبرة المحدودة؛ لممارسة تأثيره علي السياسة المصرية، وفرض قرارات بعينها علي الرئيس السادات، وبدأ الافتراق تدريجيًا.

كان القذافي يواجه تناقضًا فكريًا واضحًا ما بين حاجته الملحة للدعم المصري اللازم لتأمين نظامه، وهو ما كان يدفعه لمحاولة احتواء الخلافات، أو حتي الصدام من وقت لآخر، وبين إيديولوجية تبناها، وسعي من خلالها إلي اكتساب زعامة شخصية، لا تؤهله لها القدرات الاستراتيجية لليبيا، وتم حسم هذا التناقض بعد زيارة السادات للقدس في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧؛ فانطلق في تصعيد عدائه لمصر مستخدمًا

كل الأدوات المتاحة، بما في ذلك العمليات الإرهابية، وإثارة القلاقل في الصحراء الغربية، وتحريض قبائلها. ولم يتوقف هذا الخط إلا بعد أن تفجرت العديد من الأزمات الحادة في علاقاته الإقليمية والدولية، مما دفعه عام ١٩٨٩ للعودة إلي مصر، واستئناف العلاقات معها، ولكن علي أسس مختلفة عن الماضي، فلم يعد يطرح مشروع الوحدة، وكان يتملص مما يوقعه من اتفاقات مع القاهرة، ويختلق الأزمات من وقت لآخر حول العمالة المصرية، ثم راح، مع بداية الألفية الثالثة، يبحث عن أمنه لدي الغرب، مستسلمًا لكل شروطه. وتحولت مصر إلي مجرد احتياطي استراتيجي يلجأ إليه عند الحاجة.

ب ـ العلاقات مع باقي الدول المغاربية: تونس ،الجزائر، المغرب

كما أشرنا في البداية كانت هذه الدول الثلاث تتخذ من مصر مدخلًا لممارسة دور عربي نشط خلال عقد الستينيات، وحتي منتصف السبعينيات تقريبًا، واكتسبت الجزائر سمات أكثر تميزًا، سواء في عهد بن بيلا، بحكم العلاقات الخاصة مع عبد الناصر، والدور الفعال الذي لعبته مصر في الوصول بها إلي مرحلة التحرر الكامل، أو في عهد بومدين، الذي تبني نهجًا قوميًا وثوريًا، مكنه من الاحتفاظ بدور عربي متميز، وبعلاقات مستقرة، نسبيًا، مع مصر، خصوصًا بعد نكسة ١٩٦٧ . بينما حرصت كل من تونس والمغرب علي تحجيم علاقاتهما العربية عامة، ومع مصر بصفة خاصة، وإبقائها في حدود المصالح المباشرة، أو مواجهة الأزمات العاجلة، وتحولت بوصلة سياستهما العربية في اتجاهات مختلفة، وصلت إلي حد الانعزالية في كثير من الأحيان، وانضمت لهما الجزائر، بعد غياب بومدين، في هذا النهج بتأثير العوامل التالية:

١ـ الطفرة التي شهدتها أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي أسهمت في نقل مركز الثقل العربي إلي منطقة الخليج والسعودية، والتي بطبيعتها لا تولي اهتمامًا كبيرًا لفكرة الأمن الجماعي العربي، أو التكامل القومي، بصفة عامة؛ مما دفع دول المغرب لتنمية علاقاتها مع مركز الثقل الجديد.

٢ـ توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل، والتي استتبعت قطع العلاقات المصرية ـ العربية، بما فيها الدول المغاربية، لكنها في الوقت نفسه، وفرت عددًا من المكاسب

لهذه المجموعة؛ فإلي جانب انتقال مقر الجامعة العربية إلي تونس، وتعيين تونسي لمنصب الأمين العام، انتقلت مقار بعض المنظمات العربية المتخصصة إلي هذه الدول؛ مما كان له مردوده في تنشيط علاقاتها، نسبيًا، بجامعة الدول العربية، ثم انتقال مقر قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية» إلي تونس، وفي الوقت نفسه هيأت الفرصة لتطوير العلاقات بين المغرب وإسرائيل، ولحقت بها تونس، مع بداية الألفية الميلادية الثالثة.

٣ـ تصاعد ظاهرة العنف والإرهاب كتعبير عن المعارضة السياسية في كل من تونس، والجزائر، والمغرب، وكان أكبر تجسيد لها ما حدث في الجزائر، بعد فشل عملية الإصلاح السياسي عام ١٩٨٨، وتدخل الجيش لمنع الإسلاميين من تولي السلطة، بعد الانتخابات التشريعية، التي جرت في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١؛ مما أدخلها في دوامة من العنف والعنف المضاد، استمرت ما يقرب من عشر سنوات، والظاهرة نفسها ـ وإن كانت أقل حدة ـ شهدناها في تونس إزاء إصرار الرئيس السابق، زين العابدين بن علي، على منع أية قوة سياسية، بخلاف حزبه، من المشاركة في السلطة، وأخيرًا ظهور تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي» في المملكة المغربية، منفّذًا لعديد من العمليات ضد النظام الحاكم.

واللافت أن هذه الظاهرة أفرزت نتيجتين بارزتين، الأولي هي اللجوء للغرب (أوروبا والولايات المتحدة)؛ لطلب المساندة الأمنية؛ للقضاء علي مصادر الإرهاب، ضمن الحملة العالمية التي تقودها واشنطن، منذ هجوم سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وقد انطوت استجابته علي اختراق كامل للأوضاع الأمنية والسياسية في دول الإقليم، أما النتيجة الثانية فهي انتشار الفساد داخل المؤسسات الحكومية، محتميًا بالسيطرة الأمنية، التي تمارسها السلطة من جانب، والدعم الغربي من جانب آخر، وتمثلت المحصلة النهائية لكل ذلك في مزيد من الانعزالية في السياسة الخارجية عامة، والبعد عن المشاركة في الاهتمامات العربية، بصفة خاصة، اللهم إلا ما يخص اجتماعات وزراء الداخلية العرب، من وقت لآخر.

٤ـ كثافة المبادرات الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة، التي ترمي إلي بلورة صيغة للتعاون المتوسطي؛ مرة تحت مظلة «اتفاقية برشلونة»، التي وقعت عام ١٩٩٣، ومرة أخري باسم «الاتحاد من أجل المتوسط»، وقد استهدف كلاهما تحقيق مصالح أوروبية تتعلق بالتصدي لظاهرة الهجرة بشقيها، الشرعي وغير الشرعي، أو تعلقت بسعي الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا ساركوزي؛ لاستعادة الزعامة الفرنسية في إقليم المتوسط، وبينما فشلت الصيغتان في تحقيق نتائج عملية، إلا أنهما كشفتا عن عجز الدول العربية عن التنسيق المشترك، أو تشكيل قوة تكون ندّا، ولو نسبيًا، للجانب الأوروبي.

ثانيًا ـ المشهد المغاربي في إطار الربيع العربي

أكدت الثورة العربية، التي اجتاحت أكثر من دولة عربية، بما فيها دول المغرب العربي، بأن الظلم الاجتماعي يفتح الطريق، وبسرعة، للاضطراب السياسي، والمطالبة بضرورة إحداث إصلاح جذري وشامل في الدول التي تفتقد، لسبب أو لآخر، وجود مؤسسات مستقرة، وحكومة مدنية قوية.

لقد انطلقت الشرارة الأولي من تونس يوم ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠، ونجح التونسيون في كسر حاجز الخوف لدي الجماهير العربية، غير المسيسة في الغالب، فانتقلت الثورة، بعد أن حسمت الأمر في تونس ومصر، إلي باقي الدول المغاربية، لتشمل كل من ليبيا، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وجاءت جميعها، تقريبًا، من خارج النخب التقليدية، وقوى المعارضة السياسية المعروفة، بل اعتمدت في الأساس علي قوة الشباب، المتضرر الأول من حكم الاستبداد، وشبكات الفساد المنتشرة في هذه الدول، تنهب ثرواتها، وتوفر الحماية للأنظمة السياسية القائمة، ومن هنا كان أبرز ما يميز هذه الثورات هو غياب القيادة، مما أتاح للقوى التقليدية أن تقفز إلي صدارة المشهد، الذي لم تكن حاضرة فيه في البداية.

وقد تم حسم الصراع في ليبيا في أغسطس/ آب ٢٠١١، بدخول قوات الثوار للعاصمة (طرابلس)، ثم مقتل القذافي، وحسم المعركة عسكريًا في أكتوبر/ تشرين الأول، لكن التكلفة التي تحملها الشعب الليبي كانت باهظة للغاية، ولا تقتصر علي سقوط الضحايا من الشهداء والمصابين فحسب، وإنما في الأعباء التي سوف تتحملها الدولة الليبية في المستقبل، أما في باقي دول الإقليم؛ فقد سارعت النظم الحاكمة في كل من الجزائر والمغرب؛ لطرح خطط للإصلاح السياسي؛ بهدف احتواء الاحتجاجات، لكنها لم تنجح في تهدئة الشارع، والعبور الكامل والآمن للأزمة، بما ينذر بتجدد المواجهات في أي وقت، برغم السيطرة الأمنية المحكمة، التي تفرضها النظم السياسية القائمة.

وما يعنيني في هذه الدراسة، هو استشراف المستقبل، وما قد يطرحه من أخطار علي أمن مصر، واستراتيجيتها الإقليمية عامة، ووفقًا لعنوان الورقة؛ فإن ليبيا سوف تحظي بالاهتمام الأساسي، بحكم تلاصقها الجغرافي مع حدودنا الغربية، والمصالح الاستراتيجية البعيدة المدي القائمة معها. مع الإشارة إلى واقع ومآل الاحتجاجات في الجزائر والمغرب.

أ ـ مستقبل الوضع في ليبيا وتأثيراته المتوقعة علي الاستراتيجية الأمنية لمصر

أدي تدخل «حلف الأطلنطي» إلي حسم الصراع المسلح في ليبيا، لكن الأمر لن ينتهي عند هذا الحد، ففور انتهاء الحرب، بشكل رسمي، بدأ يظهر علي السطح مخزون تاريخي من مصادر الصراع في المجتمع الليبي، إلي جانب تأثيرات النظام السياسي الفريد الذي أوجده القذافي.

لقد ارتكز النظام الذي تأسس بعد ثماني سنوات من استيلاء القذافي علي السلطة، علي عدة مبادئ، مثل: «التمثيل تدجيل»، أي رفض السماح بأي تمثيل سياسي رسمي، و «كل من تحزب خان»، تعبيرًا عن رفض تكوين الأحزاب، فيما صاحب ذلك بالطبع مقاومة وجود منظمات للمجتمع المدني، واستخدام سياسة «فرق تسد» في تعامله مع

القبائل، صغيرها وكبيرها، واستعداء بعضها ضد الآخر، كما لجأ إلي بناء عدة أحزمة أمنية لحماية النظام، وإضعاف الجيش النظامي، مع استخدام أقصي درجات القمع في مواجهة أية أشكال للمعارضة، وطالت إجراءاته، أيضًا، المؤسسة الدينية التقليدية، في مسعى لإضعاف علمائها.

وأسفر ذلك كله عن فراغ سياسي كبير، حيث اختفت المؤسسات، واعتمد القذافي علي حلقة ضيقة من الأقارب والمقربين، وفي مقدمتهم أبنائه، وقبيلته ذات الوزن الضعيف في النظام القبلي الليبي، واعتبر أن ما يطرحه من إيديولوجية هي مصدر شرعيته(٥).

لقد تسببت هذه الممارسات في عسكرة الثورة، وانتقالها إلي صيغة الحرب الأهلية في مرحلة مبكرة، تعبيرًا عن حجم السخط الشعبي ضد النظام، وفور سقوطه، بدأت المهمة الأصعب، والمتمثلة في نوعية المشكلات التي تنتظر الدولة في مرحلة التحول، فلا يكفي أن يصدر إعلان دستوري تجري علي أساسه الانتخابات، لتقدم نخبة جديدة تتولي وضع الدستور الدائم، وبناء نظام سياسي جديد ـ وهو إنجاز كبير بلا شك ـ بل الأهم بكثير، هو وضع معالجات جذرية بعيدة المدي للمشكلات المستعصية التي خلفها القذافي، أو ترتبت علي الحرب الأهلية، التي استمرت ما يقرب من عشرة أشهر، ونتناول فيما يلي أهم هذه المشكلات:

المشكلة الأمنية

الأمن هو مفتاح كل شيء في ليبيا، فهو الضمان لنجاح عملية الانتقال، وبناء المؤسسات، والبدء في عمليات البناء والتنمية، وغيرها من القضايا الهامة، وتنجم المشكلة الأمنية في ليبيا من واقع ما يلي:

١ـ أصبحت المليشيات التي لعبت دورًا حاسمًا في الإطاحة بالقذافي تمثل مشكلة كبيرة بحكم ما تملكه من سلاح ترفض تسليمه، وتحتفظ لنفسها بأدوار أمنية تمارسها في مناطقها، بمعزل عن أية سلطة مركزية، في ضوء تفكك جهاز الشرطة،

وتشتت أفراده، لكن التسرع في مواجهة هذه المليشيات قد يحمل مخاطر متعددة، فقد تميزت الثورة الليبية بقدر كبير من اللامركزية، وبرغم اعتراف المجالس العسكرية والمدنية المحلية، بالمجلس الوطني الانتقالي، فإن التعامل بينهما محاط بالكثير من الشكوك، ويشعر أعضاء هذه المجالس بأنهم في حاجة للسلاح للدفاع عن مصالحهم، واحتواء مخاوفهم الأمنية[٦].

٢ـ إن الطريقة التي تم بها إسقاط النظام السابق، والمتمثلة في التحرير التدريجي والمتقطع لأجزاء مختلفة من البلاد، اعتمادًا علي المتطوعين من القوات والمليشيات المحلية، خولت لهؤلاء حق الادعاء بأنهم ضحوا بدمائهم وثرواتهم من أجل المشاركة في التحرر الوطني، ودفعت بالبعض منهم إلي أن يعتقل خصومه، ويحاكمهم بنفسه.

٣ـ يعاني النظام القضائي في ليبيا، شأنه شأن كل المؤسسات الأخرى، من تضارب في الصلاحيات حول من يملك حق الضبطية القضائية، واحتجاز الأفراد، ولأي الأسباب، فالمليشيات تصر علي امتلاك هذا الحق، بحكم الدور الذي لعبته وقت اشتعال الثورة، ولا يمكن حصر أعداد المعتقلين الذين تقدرهم «منظمة العفو الدولية» بحوالي ٧٠٠٠ معتقلًا، بينما المحاكم لا تمارس وظائفها، كما يصعب توجيه أي اتهام لأشخاص مارسوا نشاطًا مساندًا للثورة عن جرائم ارتكبوها[٧].

٤ـ تحفز بعض المجموعات الإرهابية، وفي مقدمتها « تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي»، للتواجد في ليبيا، والقفز علي عملية التحول السياسي هناك، ومن المرجح أن تعمل علي اختراق المناطق الجنوبية عبر الحدود مع الجزائر ومالي، وكما أن هناك إرهاب قادم من الخارج، فيوجد أيضًا إرهاب داخلي، يتمثل في بعض الجماعات التي تتمركز في المنطقة الشرقية، في الجبل الأخضر، وبنغازي، ودرنة، وهي معقل لبعض الجماعات السلفية المتشددة، وكانت نقطة تجنيد للمقاتلين المتجهين للعراق، وتنتشر فيها ثقافة الجهاد والتكفير، وكانت في الماضي القريب تنتشر في المناطق الجبلية الوعرة[٨]، ومثال ذلك «جماعة أنصار الشريعة»، التي تري أن الانتخابات ليست من الشريعة الإسلامية، كما أعلنت

عدائها لأشكال الوجود الأجنبي، ونفذت هجمات ضد قنصليات الولايات المتحدة وبريطانيا، ومقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بنغازي.

٥ـ تبدو أيضًا أزمة الجيش وأسلحته مشكلة خطرة، لا تقتصر تداعياتها علي الداخل الليبي فحسب، بل تمتد عبر حدود الدول المجاورة، وبخاصة مع مصر، ومن أهم شواهدها انهيار السيطرة المركزية علي القوات المسلحة الليبية، ومن ثم علي مخزونها من الأسلحة؛ مما هيأ الفرصة لعصابات التهريب، وبعض القوي السياسية المنظمة، تكثيف أنشطتها الرامية للاستيلاء علي أكبر قدر من هذه الأسلحة، أيا كانت نوعيتها بما في ذلك صواريخ أرض/ أرض، وأخرى مضادة للطائرات والدروع، وغير ذلك من النوعيات التي تحتاجها جيوش نظامية في الأساس، أو قوى تعد لتفجير الموقف العسكري في مناطق بذاتها، ومنها شبه جزيرة سيناء، وتبرز في هذا المجال قوى صاحبة مصلحة مباشرة في مثل هذا الفعل حاليًا، أو مستقبلًا، يتبدى تورطها في عمليات عبر الحدود الليبية ـ المصرية.

٦ـ على الرغم من توافق غالبية القوي السياسية والقبلية في ليبيا علي توفير عناصر النجاح لتجربة الانتخابات، التي جرت في السابع من يوليو/ تموز ٢٠١٢، والبدء في خطوات بناء النظام الجديد، فإنه من الصعب احتواء مواريث الماضي، ومضاعفات الحرب الأهلية، وما يطرحه ذلك من مخاطر أمنية، تتمثل في عملية تصفية حسابات في القبائل، وبعضها سعيًا لاستعادة التوازنات، التي كانت حاكمة لعلاقاتها قبل مجيء القذافي للحكم. يضاف إلي ذلك المواجهات المتوقعة بين التيارات الثورية وبين أنصار النظام السابق، والذين يدركون مفاتيح القوة، وإن لم يسيطروا عليها، واستخدامها لتأمين أنفسهم. وأخيرًا المواجهات المنتظرة بين الجماعات الإسلامية المتشددة، وباقي التيارات السياسية الأخرى.

أزمة الفيدرالية

عُقد بتاريخ السادس من مارس/ آذار الماضي مؤتمر حضره ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص في بنغازي، تحت اسم «مؤتمر شعب برقة»، كما شارك فيه ممثلون دبلوماسيون

لكل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وتونس، وقطر، وجاءت نتائجه بمثابة مفاجأة كاملة لليبيين في الداخل، ولكل من يهتم بالشأن الليبي في الخارج، فقد أعلن المجتمعون قيام «كيان برقة»، والدعوة لإحياء النظام الفيدرالي، ودستور ١٩٥١، متجاهلين كل ما جرى بعد هذا التاريخ، وإعلان الملك إدريس السنوسي إلغاء هذا النظام، والعمل بنظام الدولة الموحدة، بتاريخ ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٦٣، وقد تسبب هذا المؤتمر ونتائجه في اندلاع مظاهرات عمت كل مدن ليبيا تقريبًا، رفضت الفكرة شكلًا وموضوعًا، كما صدرت بعض ردود الفعل من بعض القوى الخارجية، فقد أعلنت تونس سحب قنصلها في بنغازي، الذي شارك في المؤتمر، وقدمت إيطاليا اعتذارًا رسميًا عن مشاركة أحد دبلوماسييها، بينما اكتفت الدول الغربية الأخرى ببعض البيانات الصحفية التي رفضت هذه الخطوة.

لكن ذلك لم يمنع المحرضين من عقد مؤتمر ثان، يوم ١٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٢؛ لإعلان مؤسسات إقليم برقة، بما فيها القوات المسلحة التي أطلق عليها مصطلح «قوة دفاع برقة» ـ وهو الاسم نفسه الذي سبق أن استخدمه الملك إدريس السنوسي ـ وأعلن المؤتمر عن تشكيل هيئة تأسيسية تعمل وفقًا لدستور ١٩٥١، ورفض قانون الانتخابات، بما يعني سحب الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

ويبقي السؤال: ما هو أصل الفيدرالية في ليبيا، ولماذا تطرح الآن؟

ظلت ليبيا كيانًا موحدًا طوال خضوعها للحكم العثماني، ثم تحت السيطرة الإيطالية بعد ذلك، ومع اشتداد المقاومة الليبية للاحتلال الإيطالي، غادر إدريس السنوسي إلي مصر عام ١٩٢٢، تاركًا أمر الجهاد وراءه، وكانت له علاقاته المعروفة بالإنجليز، وتعاون معهم بعد ذلك في إنشاء جيش صغير في أغسطس/ آب ١٩٤٠، باسم «الجيش السنوسي»؛ ليقاتل معهم في الحرب ضد دول «المحور»، وبعد انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، تمكن من العودة إلي ليبيا عام ١٩٤٤، أميرًا لبرقة، وهي الصفة التي كان قد حصل عليها من الإيطاليين، بموجب اتفاق رسمي في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٠؛ لتقاسم الإدارة في الإقليم، لكن إيطاليا ألغت هذا الاتفاق عام ١٩٢٩[٩].

بعد احتلال بريطانيا لأجزاء من ليبيا، دعمت من سلطات إدريس في برقة، بينما سيطرت فرنسا علي الجنوب في فزان، واتخذت «الجمعية العامة للأمم المتحدة» قرارًا باستقلال ليبيا، بعد إحباط دعاوي التقسيم. في الوقت نفسه الذي حاول فيه إدريس السنوسي وضع شروط لإعاقة قيام الدولة الموحدة؛ مستهدفًا ربط الاستقلال بقيام نظام ملكي للأسرة السنوسية[١٠].

كان قادة المقاومة يرفضون هذا المشروع، مدركين أن صاحبه لا يملك رصيدًا نضاليًا كبيرًا؛ مما دفع إدريس ـ مدعومًا من بريطانيا ـ لإعلان برقة «إمارة مستقلة»، في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩، في خطوة استباقية استهدفت إفشال الحوار حول نظام الحكم، ومن ثم أصبح الخيار ضيقًا أمام القوي الوطنية، بين إحباط الاستقلال وربما الحرب الأهلية، أو القبول بالملكية بعد إصرار إدريس علي تحويل برقة إلي ملكية مستقلة، إذا ما رفضت باقي القوى اعتلائه العرش متمسكًا بتسمية نفسه «ملك ليبيا وأمير برقة»، حتي بعد الاستقلال؛ الأمر الذي اضطر الحركة الوطنية لقبوله ملكًا في ظل نظام اتحادي بولايات ثلاث (برقة ـ طرابلس ـ فزان)، وقامت لجنة تابعة للأمم المتحدة بوضع دستور الدولة الوليدة، وأجبرت ـ رغم ضعف مواردها في ذلك الوقت ـ علي تحمل تكلفة باهظة لهذا النظام، فقد كانت هناك ثلاث حكومات، وثلاث برلمانات، وحكومة مركزية، وبرلمان مركزي بمجلسين، وبرغم ذلك فقد تحققت الوحدة بفعل التوافق الوطني الذي استوعب الدرس، وأسهمت الوفرة المالية، التي صاحبت ظهور النفط، في تعزيز الهوية، وتحقيق الاندماج الوطني.

وهنا يثور السؤال: لماذا التوقيت الآن، وماهي الأهداف الحقيقية والمخاطر؟

بداية الأمر المرجح بالنسبة لي ليس مجرد البحث عن صيغة للفيدرالية للدولة الجديدة، وإنما هو التمهيد لقيام مملكة في إقليم برقة، تمتد مساحتها من الحدود المصرية، وحتي مدينة سيرت في الغرب، بحيث تسيطر علي الجزء الأكبر من موارد ليبيا النفطية، وتملك من الموارد الطبيعية والبشرية ما يؤهلها لتكوين دولة جديدة،

وترك الغرب (طرابلس)، والجنوب (فزان)؛ ليحسم اختياره بعد ذلك، وبحيث تشكل منطقة عازلة بين مشرق العرب ومغربهم.

أما عن عامل التوقيت؛ فلاشك أن حالة السيولة السياسية التي تعيشها ليبيا في مرحلة التحول الراهنة، وتحفز كل القوي السياسية والقبلية؛ لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وكسر كل المقدسات التي تراكمت علي مدي التاريخ الليبي، تقدم الفرصة الملائمة لمثل هذه الدعوات، ويبدو هنا أن النموذج العراقي، بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، يمارس تأثيره بقوة علي الساحة الليبية.

ويصعب القبول بأي من المبررات التي يطرحها أصحاب المشروع، فلا الظلم الاجتماعي أو السياسي الذي عانت منه قبائل الشرق الليبي، واختلال التوازنات مع الغرب، بعد أن كان يتمتع بالتفوق في العهد الملكي، أو غياب التوزيع العادل للثروة، وإرجاع الحقوق للأسرة السنوسية، إلا مجرد غطاء وأوراق يتم اللعب بها، لتعديل المستقبل الليبي كله، وتعديل الخريطة الاستراتيجية في الشمال الإفريقي، بل والعالم العربي.

ولنا أن نتخيل شكل هذه الخريطة إذا ما قامت هذه المملكة «الخبيثة»

١ـ دولة نفطية تسيطر عليها الشركات الغربية العملاقة، ومن داخلها خبرات من دولة قطر، بما يعني انتقال النموذج الخليجي، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلي هذه الدولة، التي قد تكون العضو السابع في «مجلس التعاون الخليجي»، حتي قبل الأردن والمغرب، اللذين تم دعوتهما بالفعل لهذه العضوية.

٢ـ أجهزة أمنية تلعب فيها الخبرة الإسرائيلية الدور الرئيسي، إلي جانب الخبرات الأمريكية والأوروبية، والتي تتخذ من مكافحة «الإرهاب"، وفقًا لمفاهيم هذه القوى، مظلة لعملها.

٣ـ قوات مسلحة لا تحمل عقيدة عسكرية واضحة، أو تنظر إلي عدو بذاته، وإنما هي مجرد وعاء لتكديس الأسلحة، وفقًا لضوابط يحددها الموردون، وآلية لإعادة

تحويل أموال النفط لصالح دول الغرب، المستورد الرئيسي لنفط هذه المملكة، علاوة علي استقدام التواجد العسكري الغربي (أمريكي، فرنسي، بريطاني) علي أرض ليبيا مجددًا، لخدمة الاستراتيجيات الغربية في البحر المتوسط، والقارة الإفريقية.

٤ـ ظهور طبقات سياسية وقبلية يتم إغراقها برفاهية النفط، في مقابل عدم المساس بالمؤسسة الملكية الحاكمة، أو بالتزاماتها الخارجية.

٥ـ وأخيرًا، سياسة خارجية خاضعة للتوجيه الغربي، تقلل من ارتباطاتها العربية، ولا مانع من افتعال المشكلات مع مصر، من وقت لآخر، أو تقديم بعض الإغراءات في شكل استثمارات مشروطة، أو تشغيل عمالة دون أية التزامات استراتيجية جادة تجاه القضايا القومية.

ذلك هو شكل الدولة المتوقع، والذي يحمل تهديدًا مباشرًا لأمن مصر القومي، والأمن العربي عامة.

مشكلة الاقتصاد

تمتلك ليبيا موارد طبيعية جيدة، حيث يشكل النفط ٩٥ ٪ من إجمالي الصادرات الليبية، وحوالي ٨٠٪ من موارد الدولة عمومًا، وبغض النظر عن المشكلات التي أحاطت بصناعة النفط، خلال حكم النظام السابق، والمصاعب التي تعرض لها الاقتصاد الليبي خلال فترة الحرب الأهلية، فإن عبور هذه المصاعب والمشكلات هو أمر يسير، ويمكن أن يتم في فترة قياسية، خاصة في ضوء الدعم الغربي المتنامي، والذي أدي للإفراج عن ما يقرب من ١٦٠ مليار دولار من الأرصدة الليبية، التي سبق تجميدها وقت الحرب، وتواصل الإدارة الحالية للمرحلة الانتقالية جهودها للإفراج عن باقي الأرصدة، وبما يساعد علي تجاوز مشكلة نقص السيولة في وقت قياسي.

إذن فإن ليبيا لا تعاني من نقص حقيقي في الموارد، لكن المشكلة الحقيقية تنبع من أسلوب إدارة هذه الموارد، خاصة في ضوء المقترحات المثارة علي الساحة، إلي جانب بعض المخاوف التي تكتنف عملية الإعمار، ومنها:

- مقترحات بتعويض المصابين، وذوي الشهداء، والمضارين في ممتلكاتهم وأموالهم، نتيجة المعارك التي استمرت حوالي عشرة أشهر، وبرغم عدالة هذه المقترحات إلا أن ضخامة أعداد الأشخاص، والذي تجاوز عشرات الألوف، وارتفاع حجم المبالغ المطلوبة، تجعل من إمكانية الوفاء بها كاملة، في فترة قصيرة، أمرًا معوقًا لأية برامج لإعادة البناء، وبما يقتضي ضرورة التوصل إلي صيغة متوازنة لتلبية هذه الاحتياجات، سواء التعويضات، أو إعادة الإعمار بشكل متدرج، وخطة منهجية يمكن للاقتصاد تحملها، دون أن يتعرض لعثرات كبيرة.
- سعي بعض القوي الثورية لتوجيه عملية إعادة الإعمار إلي المناطق التي انطلقت منها الثورة بشكل أساسي، وإهمال البلدان التي ظهرت فيها مقاومة للثورة، ومنها بني وليد وسيرت، مما قد يولد أسبابًا جديدة للسخط والتمييز، تحد من فرص المصالحة الوطنية، وتحقيق السلام الاجتماعي[١١].

إن الاقتصاد الليبي في حاجة ملحة لعملية إصلاح شاملة، فبرغم توفر الموارد إلا المجتمع الليبي يعاني من مشكلات حادة، مثل ارتفاع نسبة البطالة، وتدهور التعليم، والضعف الشديد في مجال الاستفادة بالتقدم العلمي والتكنولوجي في مجالات الحياة المختلفة، خاصة الصناعة، وقطاع الاتصالات، والطاقة.

لقد أدي الشعب الليبي دوره في إحداث التغيير السياسي خلال عام ٢٠١١، وهو حاليًا في انتظار مبادرات ومشروعات تطرحها الحكومة، وتؤكد من خلالها أنها اختارت الطريق الأفضل، سواء في إتاحة الفرصة للعمالة الوطنية بعد إعادة تأهيلها، والارتفاع بمستوي التعليم والتدريب، والالتزام بالشفافية، وتحديد الأهداف بوضوح، ومراعاة مقتضيات التوازن بين المناطق، والقبائل والأعراق، المختلفة، علي أن يتوازى ذلك كله بإصدار القوانين المنظمة للاقتصاد، والعلاقات الاقتصادية في المجتمع[١٢].

التدخل الأجنبي

لعب التدخل الأجنبي الدور الحاسم في إسقاط نظام القذافي، وقد شارك «حلف شمال الأطلنطي» في العمليات العسكرية ممثلًا في: فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، بينما اكتفت الولايات المتحدة بتقديم جانب من الدعم اللوجيستي والاستخباراتي، وشاركت من خارج الحلف كل من: قطر، والإمارات، والأردن، وكان ذلك استجابة لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، والذي صدر بعد مطالبة مجلس جامعة الدول العربية بهذا التدخل بهدف حماية المدنيين.

وبغض النظر عن الشرعية الدولية التي توفرت لهذ التدخل العسكري المباشر، والتي لم تتوفر حتي الآن في الحالة السورية، بينما تركت الحالة اليمنية للمعالجة الخليجية المدعومة بالغرب فحسب، فإن نوعية الدول التي شاركت في هذه العمليات، والسرعة التي صاحبت تنفيذ القرار الدولي، تعكس مجموعة من الدلالات التي تتضح في الآتي:

١ـ جاء هذا التدخل بعد ما يقرب من شهر واحد من بدء الانتفاضة الليبية، ولكن بعد أن كان الموقف في كل من تونس ومصر قد حسم لصالح الثوار؛ مما زاد من مخاوف الدول الخليجية، ودفعها لقيادة تيار داخل جامعة الدول العربية، يدعو للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، ودعوة الأمم المتحدة للتصدي للأزمة الليبية، وتوفير الحماية للمدنيين كغطاء لرغبة هذه الدول، ومعها دول غربية، بضرورة التحكم في مسار الثورة الليبية، والسيطرة علي نتائجها مستقبلًا.

٢ـ حساسية موقع ليبيا بالنسبة للغرب، سواء في ضوء ثروتها النفطية، أو أهميتها الاستراتيجية في البحر المتوسط، أو بالنسبة لقربها من الشرق العربي، وانغماسها حكومة وشعبًا ـ رغم ما يبدو من انعزالية علي السطح ـ في القضايا القومية، وتأثرها المباشر بما يجري فيه من تطورات، خاصة علي الساحة المصرية، وعليه فإن الهدف الرئيسي بالنسبة للدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، هو أن تصبح ليبيا الجديدة محورًا رئيسيًا في سياسات الغرب تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن طريق السيطرة علي سياساتها النفطية، وضمان تعاونها في

قضية الهجرة من جنوب الصحراء إلي شمال المتوسط، والتحكم في قدراتها العسكرية مستقبلا[١٣].

٣ـ توافق توقيت انفجار الأزمة الليبية مع رغبة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، في ممارسة دور الزعامة لشخصه ولبلاده في حوض المتوسط، ورغم أن استجابته للحالة التونسية كانت بطيئة؛ فقد حاول تعويضها في ليبيا؛ فصعد من خطابه المعادي للعقيد القذافي، في محاولة لحسم الصراع علي النفوذ مع قوى غربية أخري، لكن هذه الحدة لم يستخدمها مع أي من الجزائر والمغرب، فضلًا عن البحرين، بل إن هذه السياسة أثارت انتقادات من جانب ألمانيا، التي رأت فيها محاولة لصياغة العلاقات الأوربية ـ المتوسطية وفقًا لأغراض ساركوزي؛ مما أدي لامتناعها عن المشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا[١٤]، ومع ذلك، وعلى الرغم من تركيز الرئيس الفرنسي الجديد، فرانسوا أولاند، علي الدائرة الأوربية، ومحاولة إصلاح العلاقات مع ألمانيا، فإنه لا يمكنه أن يتجاهل عائد الدور الفرنسي في ليبيا، والحرص علي الاستفادة منه لأقصي حد ممكن.

وفي ترجمة لهذه الأهداف، حرصت دولة قطر علي استمالة بعض قيادات المليشيات، وإمدادهم بالمساعدات، إلي الحد الذي استفز القيادة الليبية، بل المسئولين الفرنسيين الذين رأوا في التصرف القطري خروجًا علي المهمة التي جاءت من أجلها قطر، ومن جانب آخر اتجهت الولايات المتحدة، وبعض دول الغرب، لتتبع نوعيات معينة من الأسلحة الليبية، وتدميرها، بذريعة منع وقوعها في أيدي إرهابيين، ومن ذلك ٥٠٠٠ صاروخ أرض/ جو، من أصل ٢٠٠٠٠ صاروخ يجري البحث عنهم، كما عقدت تلك الدول اتفاقيات مع ليبيا للمعاونة في السيطرة علي الحدود، والحد من عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة، إلي جانب تدريب قوات الشرطة، وإدارة السيطرة علي الحدود، وبما ينبئ بطبيعة أهدافهم مستقبلًا بالنسبة للقدرات العسكرية الليبية[١٥].

ب ـ ربيع الجزائر والمغرب ... الواقع والاحتمالات

اندلعت الاحتجاجات في الجزائر والمغرب في فبراير/ شباط ٢٠١١، وللأسباب نفسها التي حركت الثورة في باقي البلدان العربية، وهي الإحساس بغياب العدالة في توزيع الثروة والسلطة، وحرمان الأغلبية الساحقة من الشعب من أبسط حقوقها، في الوقت الذي تستخدم فيه الأنظمة أقصى درجات القمع للأصوات المعارضة.

كذلك لم يأت التحرك الثوري من جانب القوي السياسية والحزبية التقليدية، بل جاء من كتلة الشباب من الجنسين، بوصفه المتضرر الأول من سياسات الأنظمة، والتي تحول دون مشاركته بالقدر المناسب في مستقبل بلاده. وكالعادة حاول تيار الإسلام السياسي ركوب الموجة لكن قوة الشارع أحبطت مسعاه، وكشفت أهدافه، فعندما حاول علي بلحاج، نائب رئيس «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الجزائر الانضمام إلى الاحتجاجات، قوبل بالرفض والطرد من الميدان، وعلي العكس من ذلك أعلن بعض ممثلي التيار الإسلامي في المغرب (حزب العدالة والتنمية) معارضتهم ـ من حيث المبدأ ـ للتحرك الاحتجاجي في الشارع.

وقد سارع كل من النظامين في الجزائر والمغرب؛ لمحاولة تبييض سياساته، لعله يتمكن من احتواء الاحتجاجات، وتجاوز الأزمة، وكان ذلك من خلال حزمة من التعديلات الدستورية، التي توحي بتعديل جوهري في موازين القوة، والاستجابة لمطالب الشارع، ولكن سيطرة طبقات بعينها، واستحواذها علي مفاتيح السلطة، متمثلة في السيطرة الثلاثية لكل من الجيش، وجهاز الأمن، ومؤسسة الرئاسة في الجزائر، وما يطلق عليه في المغرب «المخزن» والذي يضم أيضًا المؤسسة الملكية، والجهاز الأمني، وقادة الجيش، قد حال دون إحداث تغيير جوهري في التركيبة السياسية بعد الانتخابات البرلمانية، التي جرت في البلدين، تنفيذًا للتعديلات الدستورية، ففي الجزائر استحوذ حزب «جبهة التحرير الوطني» الحاكم، علي أغلبية المقاعد، مما قد يدخل عملية الإصلاح في حالة من الجمود، حتي تحل الانتخابات الرئاسية القادمة،

أما في المغرب فعلى الرغم من أن تيار الإسلام السياسي ـ معتدل وقريب من السلطة ـ قد حقق نصرًا في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، فإن العملية السياسية في مجملها لم تقنع الشباب، الذي قاد «حركة ٢٠ فبراير من أجل التغيير»، مما دعاه لمقاطعة الانتخابات، واعتبر أن نتائجها ذات تأثير محدود في تحقيق مطالبه، المتمثلة في تأسيس ديموقراطية دستورية حقيقية، تقلص من صلاحيات الملك، وتخضعه لمبدأ «يملك ولا يحكم»، واعتبر أن الانتخابات مجرد خطوة رمزية تعجز عن مواجهة التحديات العاجلة، ولا تقدم حلولًا جذرية[١٦].

خلاصة الموقف أن الأزمة مؤجلة في البلدين، ومازالت عوامل انفجارها قائمة، لكن يمكن ترجيح قدرة الملكية المغربية علي احتوائها، والحد من درجة اشتعال الموقف، بمزيد من التنازلات، والحوار العام مع كافة قوى المجتمع، مع تقديم مبادرات تستوعب جانب من مشكلات الشباب، بدعم من «الاتحاد الأوروبي»، وبعض الدول العربية النفطية، خاصة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفساد، نسبيًا، مع المحافظة علي ثوابت النظام، المتمثلة في حرمة الإسلام كواجهة للدولة، وعدم المساس بالملكية المغربية، أو بهيمنة الدولة علي إقليم الصحراء الغربية، وهي خطوط جامعة أكثر منها سببًا للفرقة في المجتمع المغربي، أما في الجزائر، فتبدو الفجوة أكثر اتساعًا بين مطالب الشارع، وقدرة النظام علي التغيير، بما ينذر بمزيد من المواجهات، وآليات القمع.

ثالثًا ـ منطلقات الحركة المصرية في منطقة المغرب

آن الأوان أن نتجاوز أزماتنا الداخلية، أيًا كانت حدتها، وتعقيداتها، للانتقال إلي قضايا الأمن القومي، وما يواجهه من تهديدات، ودوائر السياسة الخارجية، وما تضمه من مصالح قومية، مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يتطلب شروطًا ثلاثة، يصعب التنازل عنها، وهي:

١ـ استحداث، وتفعيل هيكل مؤسسي واضح المعالم، يكون مسئولًا عن قرار السياسة الخارجية، والأمن القومي، ويأتي في مقدمة هذا الهيكل مؤسسة الرئاسة، التي يمكن أن تضم، إلي جانب تشكيلها الحالي، موقعًا لمستشار الأمن القومي، ومجتمع المخابرات، الذي يضم كل من المخابرات العامة والعسكرية، إلي جانب جهاز للأمن الوطني، يضم الأجهزة المسئولة عن الأمن الوطني، وتأمين الجبهة الداخلية في كل من المخابرات العامة، ووزارة الداخلية، ثم وزارتي الخارجية والتعاون الدولي، المسئولان عن إدارة وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، والأمن القومي.

٢ـ الاتفاق علي مرجعية جامعة تكون مرشدًا لكافة عناصر الهيكل المؤسسي المشار إليه، وتأخذ في اعتبارها محددات السياسة الخارجية المصرية، الثابت منها والمتغير، عناصر القوة المتاحة، الناعمة والخشنة، مع الابتعاد تمامًا عن قيود الإيديولوجيات الضيقة، أو محاولات الشخصنة، والتي تعد عنصر الفشل الرئيسي في أية استراتيجية للأمن القومي.

٣ـ آليات محكمة للتنسيق، ومنع التضارب بين المؤسسات ذات العلاقة، ونظام للمراجعة والتقييم للأداء من فترة لأخرى، وقنوات للتنسيق مع السلطة التشريعية، فيما يتعلق بتحركاتها الخارجية، أو طريقة تناولها لأسرار الدولة العليا.

إن توفر هذه الشروط يمكن أن يضفي قدرًا عاليًا من الفعالية علي حركة مصر الخارجية، علي المستويات المختلفة، ومن بينها منطقة المغرب العربي.

وتبرز ليبيا في مقدمة أولويات التحرك المصري في هذه المنطقة؛ باعتبارها نطاق أمن مباشر، يمكن الاستفادة به كعمق للأمن المصري والعربي، ويمكن أن يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن مصر والعرب، ومع كل المتغيرات الجوهرية التي شهدتها، وتشهدها ليبيا حاليًا، فإن امتلاك دور مصري نشط في هذه التحولات، يمكن أن يخدم الطرفين، ويحول دون نجاح بعض المخططات الضارة بأمنها، في المدي الطويل. وفي هذ المجال يمكن طرح بعض الأسس لحركة مصر تجاه ليبيا، علي النحو التالي:

١ـ التصدي لمخطط تقسيم ليبيا، بكل الوسائل الممكنة، ودعم الحكومة المركزية في رفضها لهذا المخطط حتي لو احتاج الأمر للتدخل العسكري بالتنسيق مع القيادة الليبية واستجابة لمطالبها الرسمية والصريحة.

٢ـ بالرغم من كل المحاولات الخبيثة التي بذلها القذافي لإيجاد فجوة بين الشعبين، ردًا علي رفض الاستجابة لنزواته في الزعامة، وامتلاك نفوذ في القرار المصري، فإنه يمكن الإقرار، دون مبالغة، بأن العلاقة بين الشعبين هي الأقوى في علاقات الشعوب العربية ببعضها، وأنه من السهل تفعيل هذه العلاقة في شكل مشروعات عملاقة، تربط البلدين، وتوفر عائدًا مشتركًا لكل منهما علي حدة، وعلينا أن نذكر فحسب أن مفاعل الضبعة، الذي يتعثر حتي الآن، كان مشروعًا مشتركًا لخدمة مصر وليبيا، خاصة في مجال تحلية المياه، وتوليد الكهرباء. كذلك هناك مشروع لربط البلدين بخطوط سكك حديدية؛ لتسهيل الحركة ليس مع ليبيا فحسب، وإنما مع دول الشمال الإفريقي كلها.

٣ـ لقد خاضت مصر تجربة ناجحة، بكل المقاييس، في خدمة الدولة الليبية، ففي العهد الملكي كانت إسهاماتها قوية في الارتقاء بعدد من القطاعات المدنية، مثل التعليم، والقضاء، والمؤسسة الدينية، ووعاظ المساجد، إلي جانب بعض القطاعات الاقتصادية، مثل الكهرباء، وتنمية موارد المياه، وبعد ثورة سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، توسعت المساهمة المصرية في عملية إعادة البناء لتشمل ـ خلال السنوات العشر الأولي علي الأقل ـ إلي جانب كافة القطاعات المدنية؛ القوات المسلحة، وجهاز الأمن والشرطة، لكن أهم ما يميز هذه المساهمة هو عدم تعرضها لأي نوع من الاتهامات السياسية، خلال المرحلتين، وكانت محل ترحيب من الشعب الليبي والمواطن العادي، وهذا ما يجعلنا نتطلع لتكرار التجربة في مرحلة بناء ليبيا الجديدة، حيث تملك الخبرات المصرية العديد من المزايا، تتمثل في سهولة لغة التعامل، وتطابق التقاليد الاجتماعية، ومنظومة القيم بين الشعبين، والأهم عدم الإحساس بوجود مطامع للهيمنة، كما يحدث مع الغرب، الذي يحمل له الشعب الليبي تاريخًا من عدم الثقة، وبالطبع يرتهن

نجاح التجربة الجديدة بحسن إدارتها في القاهرة، والذي يقتضي اختيار أكفأ العناصر، ووضع اتفاقيات واضحة، تنظم آليات الاستعانة بالخبرة المصرية، وقواعد لمحاسبة أي من الجانبين، إذا ما وقعت أخطاء.

أما علي الصعيد المغاربي؛ فهناك مجموعة من المداخل التي يمكن أن تحقق المصالح المشتركة لكل الأطراف، وتتمثل في الآتي:

١ـ وضع آليات تنسيق منتظمة ومقننة بين القيادات السياسية العليا، وعلي مستوي الحكومات، بين مصر وبلدان المنطقة؛ لخدمة المصالح الوطنية المباشرة، والمصلحة القومية العربية العامة.

٢ـ دفع التعاون المشترك في مجال الأمن، وبخاصة في مواجهة الأنشطة الإرهابية التي تحركها منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي، أو المجموعات الإسلامية المتشددة، التي تستخدم العنف وسيلة لها؛ للتأثير علي استقرار المملكة المغربية، أو موريتانيا، أو مالي، أو نيجيريا، والتي تمتد تداعياتها إلي عديد من دول المنطقة.

٣ـ تجديد المبادرة المصرية للالتحاق بالاتحاد المغاربي، ورغم تقديرنا لمحدودية النجاح المتوقع للمحاولات التونسية الرامية لإحياء هذه الصيغة حاليًا، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الأمني، إلا أن المساندة المصرية لبعثها مجددًا، والوجود داخلها، يمكن أن يدعم من فرص التنسيق بين هذه المجموعة، لبلورة مواقف منسجمة في علاقاتها مع «الاتحاد الأوربي". كما أنها تسمح بدور مصري نشط لتقريب المواقف تجاه قضية الصحراء الغربية، التي تمثل العقبة الكبرى أمام فرص تفعيل التعاون المغاربي.

٤ـ تملك كل من مصر ودول هذه المجموعة قدرات متميزة في مجال استثمار الثورة المعرفية والتكنولوجية؛ لصالح قضايا التنمية بصفة عامة، واحتواء العديد من المشكلات التي يعاني منها شباب هذه الدول بما فيها مصر، إذا ما أحسن التعامل معها، واستثمار القدرات البشرية والعلمية المتوفرة لدي كل دولة علي حدة، وخاصة في مجالات الصحة، والتعليم، والثقافة، والإدارة، والزراعة، وغيرها.

٥ـ وأخيرًا من المؤكد أن الخطاب الديني في مصر والدول المغاربية في حاجة ملحة لإعادة النظر، وتقديم صياغة جديدة، وهو واجب أساسي لكل من الأزهر والمؤسسات الدينية في تلك الدول، بحيث يمكن من خلال إطار منظم للحوار والمناقشات المكثفة فيما بينها، بلورة رؤية مشتركة، ومحل ثقة لهذا الخطاب، بما يتفق ومقتضيات العصر، ودون تضارب مع ثوابت الدين؛ بهدف الحد من الشطط الديني من ناحية، وقيادة عملية تنوير منهجية داخل هذه المجتمعات علي تنوع عناصرها من ناحية أخرى.

obeikandl.com

الهوامش

١. علي سبيل المثال، حاولت بريطانيا في بداية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، استمالة إيطاليا تحت حكم موسيليني، والعمل علي إبعادها عن التحالف مع هتلر، وذلك بمبادلة مثلث الجغبوب علي الحدود المصرية الليبية، بجزء من هضبة السلوم في الشمال، حيث كان الطرف الإيطالي يرغب في ارضاء الحركة السنوسية، باستقطاع هذه النقطة من مصر، بوصفها مقرًا لأول زاوية سنوسية، ونقطة تحكم في طريق الحجاج القادمين من بلاد المغرب العربي متوجهين للأراضي الحجازية عبر مصر.

٢. كان الرئيس بورقيبة يردد دائمًا أن تونس إفريقية، موقعًا، وأوربية، حضارة، تعبيرًا عن ضعف اقتناعه بالانتماء للعروبة، وكان ذلك هو الدافع لتعديل بعض أحكام الأحوال الشخصية في القانون التونسي؛ لتتمشي مع الثقافة الأوربية.

٣. ساندت مصر المطالبات التونسية بإجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت، وشارك عبدالناصر في الاحتفال بجلاء هذه القوات عام١٩٦٥، وشاركت بجهود مكثفة في التوسط لاحتواء التوترات الناشبة بين المغرب والجزائر، بسبب قضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٦، وزودت المملكة المغربية بالدعم العسكري والأمني، الذي طلبته بعد وقوع انقلاب عسكري في موريتانيا في أغسطس/ آب ١٩٧٩، كان ينذر باختلال التوازنات في الإقليم، وكانت العلاقات وقتها مقطوعة بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل، وأخيرًا فقد لعبت دورًا مهما في تخفيف المعاناة عن الشعب الليبي بسبب الحصار الدولي المترتب علي قضية لوكيربي.

٤. في يوليو/ تموز ١٩٦٤ وجه عبدالناصر نداء للملك إدريس السنوسي ضمن خطابه في عيد الثورة، يناشده عدم تجديد اتفاقيات القواعد العسكرية الأجنبية التي يحل موعد تجديدها في هذا العام، مما تسبب في اندلاع مظاهرات ضخمة تطالب النظام بالاستجابة لنداء عبدالناصر، لكن الملك أقر التجديد لعشر سنوات أخرى، متجاهلًا ضغط الشارع، ومستندًا للتأييد الأمريكي البريطاني لحكمه، ولم يترتب علي ذلك أي رد فعل عنيف من جانب عبد الناصر وقتها.

٥. مجموعة الأزمات الدولية: **فهم الصراع في ليبيا**، ٦ يونيو/ حزيران ٢٠١١.

٦. مجموعة الأزمات الدولية: **المحافظة علي وحدة ليبيا، التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير الشرق الأوسط رقم ١١٥، ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

٧. Chatham House, Mena programme: **Libya working Group meeting, Libya`s Recovery, Prospects and perils,** February 2012

٨. فريديك ويـري: **انتخاب ليبيا جديدة**، مؤسسة كارنيجي، برنامج الشرق الأوسـط، ٢ يوليو/ تموز ٢٠١٢.

٩. مركز الجزيرة للدراسات: **ليبيا والفيدرالية**؛ سياقات الماضي ومآلات المستقبل، أبريل/ نيسان ٢٠١٢.

١٠. يذكر أن ليبيا هي أول دولة عربية عرفت النظام الجمهوري، بقيام أول جمهورية عربية في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٨، باسم الجمهورية الطرابلسية، وكانت عاصمتها العزيزية، غرب مدينة طرابلس، **المرجع نفسه**.

١١. ابتكر القذافي في مارس/ آذار ١٩٩٧، قنون للعقاب الجماعي، تحت اسم «ميثاق الشرف»، وكان يقضي بحرمان عائلة أو قبيلة المعارض من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية، بسبب عدم إدانتها للأنشطة التي يمارسها أحد أبنائها، ووصل الأمر إلي قطع المياه والكهرباء، والحرمان من الغذاء، ويبدو أن هناك بين الثوار من يتبني هذه الثقافة، ولكن في الاتجاه العكسي.

١٢. Mikail, Brah: **The Multiple challenges of Libya`s Reconstruction,** January 2012, www.fride.org

١٣. Center for strategic Studies(CSS) :**New Libya: Political Transition and the Role of the West,** September 2011

١٤. Mikail, Brah: **France and the Arab Spring: an opportunistic quest for influence,** Think Tank for Global Action, October 2011.

١٥. بول سالم وأماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، سلسلة أوراق كارنيجي، يونيو ٢٠١٢.

١٦. Morocco`s New Political Face, Entielis, John P., 5 December 2011, pomed.org